

## الفصل الأول: الإطار العام لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة كجناة

لكل فرد على هذه الأرض وجوده وكيانه، وشخصيته المتميزة، وهو يسهم بدوره في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والوظائف العملية، وبناء على مستوى وعيه بمهمته يكون أثره وفاعليته في المشاركة في الحياة العامة إيجاباً أو سلباً، تأثراً وتأثيراً. وإذا واجه هذا الفرد صعوبات في تكيفه مع المجتمع فأكد أنه سيحاول إيجاد طريقة للتكيف قد تكون إيجابية تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع، كما قد تكون سلبية التأثير عليه وعلى المجتمع، فينتهج بها السلوك المنحرف ليقع تحت طائلة المسائلة القضائية والتي من متطلباتها القصاص بتوقيع العقوبة، وفي كل مجتمع فئة خاصة تتطلب تكيفا خاصا مع البيئة التي تعيش فيها، وذلك نتيجة لوضعها الصحي الخاص، نظرا لخلل أصابها في فترة من فترات حياتها.

وللأسف فإن الناس اصطالحوا على عزل هذه الفئة و تواطوا على وضعها تحت الحجر النفسي والاجتماعي بما يحيطونها به من عبارات الانتقاص والإقصاء، من مثل كلمة «المعوقين» و«أصحاب الإعاقات» ليتوصل الفقهاء والباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس والقانون إلى اصطلاح «ذوي الاحتياجات الخاصة»، لذلك وجدنا هذه الفئة قد اتخذت لها نمطا في السلوك ووضعها متميزا بين فئات المجتمع، يتسم بالانعزال والانطواء، والبعد عن الأضواء لما يرمقها به الناس من نظرة شرراء، فيها مزيج من الشفقة والازدراء. أو التمرد على الآخرين وإيذائهم مما قد يوقعها في دائرة الجزاء، وهي الفئة محل الدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بالإطار العام لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة كجناة، بتحديد المراد بهذا الاصطلاح "ذوي الاحتياجات الخاصة" و الإعاقة في المنظور التشريعي و أصنافها وخصائصها، ثم نتناول العوامل التي تدفع بذوي الاحتياجات الخاصة إلى سلوك طريق الجريمة، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية ذوي الاحتياجات الخاصة، و نتناول في المبحث الثاني دوافع الإجرام لدى ذوي الاحتياجات الخاصة.